



جائز الملك عبد الله الثاني
سيerra الاداء المكوني والثانية
الدورة الثالثة (٢٠١١/٢٠١٢)
المرسلة البريدية
المركز الأول

٦٠٠ / ٤

الرقم :

١٤٣٣ هـ ٠٨ ربـ

الموافق : ٢٩ أيـار ٢٠١٢ م

مذكرة إلى البنوك المرخصة

(٢٠١٢ / ٥٩)

الموضوع: تحديث الإطار التشغيلي الحالي للسياسة النقدية

بهدف زيادة فعالية وكفاءة إدارة السياسة النقدية، وحرصاً من البنك المركزي على توسيع قاعدة أدواته الكفيلة بتحقيق أهدافه التشغيلية المتمثلة في التأثير على مستوى احتياطيات البنوك الفائضة وبالتالي توجيه سعر فائدة إقراض ما بين البنوك نحو مستوى المستهدف لليلة واحدة (Targeted Overnight Rate)، وحرصاً من البنك المركزي على مراجعة وتقدير أدواته بشكل دوري لتواكب أفضل الممارسات العالمية للبنوك المركزية، وبهدف منح البنوك المزيد من المرونة في إدارة سيولتها، قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة إجراء التعديلات المبينة أدناه على الإطار التشغيلي للسياسة النقدية.

أولاً:- نظام الكوريدور

سيستمر البنك المركزي بتطبيق نظام الكوريدور (Corridor System) ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق

١١١١١١١١

إقراض ما بين البنوك (Inter-bank) نحو مستواها المستهدف، وعلى النحو التالي:

1- يشمل نظام الكوريدور المعهود به حالياً تحديد سعرين يمثلان العائد على تسهيلات الليلة الواحدة (Standing Facilities) التي تتفق من قبل البنك المركزي بناء على مبادرة البنوك (At Banks Discretion)، وبحيث يشكل سعر نافذة الإيداع للليلة واحدة الحد الأدنى لنظام الكوريدور ويشكل سعر إعادة الشراء للليلة واحدة الحد الأعلى لهذا النظام.

2- يبقى البنك المركزي مستعداً لتزويد البنوك بحاجتها من السيولة للليلة واحدة بناء على طلبها من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بسعر فائدة إعادة الشراء المعلن والبالغ حالياً 4.75% سنوياً، كما سيستمر بقبول ودائع البنوك المرخصة للليلة واحدة في نافذة الإيداع للدينار بسعر فائدة إعادة الإيداع المعلن والبالغ حالياً 2.75% سنوياً.

3- سيقوم البنك المركزي باستهداف سعر فائدة إقراض ما بين البنوك للليلة واحدة عند مستوى معين ضمن نظام الكوريدور، من خلال توجيهه أسعار الفائدة السائدة في سوق ما بين البنوك نحو هذا المستوى، ولتحقيق ذلك سيلجأ البنك المركزي لاستخدام عمليات السوق المفتوحة المبينة في البند "ثانياً" أدناه.

ثانياً:- عمليات السوق المفتوحة المؤقتة (Temporary Open Market Operations)

يهدف الإطار التشغيلي للسياسة النقدية إلى تعزيز دور عمليات السوق المفتوحة المؤقتة كواحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية غير المباشرة، بما يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة واستهداف سعر فائدة إقراض ما بين البنوك ضمن نظام الكوريدور بالإضافة إلى استهداف أسعار الفائدة السائدة في

السوق النقدي، مبينين أدناه الأدوات المستخدمة ضمن عمليات السوق المفتوحة المؤقتة:-

أ- اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها (Repo / Reverse Repo)

فيما يلي الإطار العام الذي يحكم هذه الأداة.

1- سيقوم البنك المركزي باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها لضخ وسحب السيولة بهدف إعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة وتوجيه سعر فائدة سوق ما بين البنوك نحو مستوى المستهدف.

2- تطرح اتفاقيات إعادة الشراء أسبوعياً أو كلما استدعت ظروف السوق ذلك، كما تطرح لأجل أسبوع أو لأجال مختلفة بمبادرة من البنك المركزي.

3- تنفذ اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها بموجب هذه الأداة بمزاد سعر فائدة ثابت (كمي).

4- عند الإعلان عن المزاد سيقوم البنك المركزي بإعلام البنوك عن سعر الفائدة وسقف السيولة التي سيتم ضخها أو سحبها وذلك على مرقاب روبيترز ومن خلال موقع البنك المركزي الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى تضمن إيصال المعلومة للبنوك جميعها.

5- يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات وفق مبدأ التسليم مقابل الدفع DVP وتعتبر الأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة وأية أوراق مالية أخرى يعلنها البنك المركزي أدوات مقبولة لغايات تنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها.



6- إذا زادت قيمة العروض الواردة عن القيمة المطروحة سيقوم البنك المركزي بتخصيص قيمة لكل بنك مشارك في المزاد.

7- تخضع عمليات إعادة الشراء المنفذة ضمن هذا الإطار لاتفاقية إعادة الشراء الشاملة الموقعة بين البنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة (Master Repurchase Agreement).

8- تحسب الفوائد على اتفاقية إعادة الشراء ومعكوسها على أساس عدد الأيام الفعلية وتعتبر السنة لهذه الغاية (365) يوماً.

9- للبنك المركزي رفض أي من العروض أو تخفيض السقف المطروح أو زيادته أو إلغاء المزاد دون إبداء الأسباب، وللبنك المركزي عدم طرح المزاد إذا ما استدعت ظروف السوق ذلك.

10- تبقى اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة سارية المفعول ومتاحة للبنوك بناء على طلبها باعتبارها تسهيلات دائمة تتفذ بناء على طلب البنك المركزي نفسه (وليس بناء على مبادرة البنك المركزي)، مؤكدين علىبقاء سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي على هذا النوع من الاتفاقيات (والبالغ حالياً 4.75% سنوياً) نافذاً باعتباره يشكل الحد الأعلى لنظام الكوريدور.

11- كمحصلة طبيعية لآلية تفزيذ عمليات السوق المفتوحة المؤقتة باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها سيكون سعر الفائدة على هذه الأداة أدنى من سعر الفائدة على أدلة اتفاقيات إعادة الشراء المشار إليها في البند "10" أعلاه باعتباره حداً أعلى لنظام الكوريدور.

بـ - مزادات شهادات الإيداع

وفقاً لمذكراتنا السابقة المبلغة للبنوك المرخصة، تبقى شهادات الإيداع بالدينار الصادرة عن البنك المركزي ضمن إطار عمليات السوق المفتوحة واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية والممكن استخدامها لسحب السيولة الفائضة إذا ما استدعت الظروف ذلك، فضلاً عن إمكانية إصدارها لآجال متعددة تتراوح بين أسبوع ولغاية سنة واحدة مما سيعزز من قدرة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ويساعد البنوك في إدارة سيولتها، هذا ويمكن للبنوك استخدامها في اتفاقيات إعادة الشراء المعقودة مع البنك المركزي.

جـ - مقايضة العملات الأجنبية Currency Swap

يمكن للبنوك المرخصة وبمبادرة منها استخدام الأداة القائمة والمتمثلة بمقايضة العملات الأجنبية وذلك من خلال التقدم للبنك المركزي بطلب تنفيذ مثل هذه العقود بموجب التعليمات النافذة بهذا الخصوص.

ثالثاً:- تعزيز محفظة البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة لأغراض السياسة النقدية.

سيقوم البنك المركزي مستقبلاً بتعزيز محفظته من الأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة وفق شروط وقواعد تحدى لهذه الغاية بهدف التأثير على مستوى السيولة المحلية وتوجيهه أسعار الفائدة السائدة في السوق.

يسري مفعول هذه المذكرة اعتباراً من تاريخه، وتلغى أي تعليمات سابقة تتعارض مع ما جاء فيها.

د. زياد فريز